

# المجلس القومي للأجور: ٢٤٠٠ جنيه الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص

الإثنين، ٢٨ يونيو ٢٠٢١

قرر المجلس القومي للأجور في اجتماعه برئاسة الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس المجلس القومي للأجور، تحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص، بواقع ٢٤٠٠ جنيه شهرياً، مع مراعاة الظروف الاقتصادية للمنشآت التي يتعذر عليها حالياً الالتزام به، واستثنائها من ذلك، بدءاً من أول يناير ٢٠٢٢، مع تبني آليات مرنة تشجيعاً لأصحاب الأعمال على تطبيقه، وإعطاء الفرصة أمام المنشآت المتضررة لتقديم شكاواها في موعد أقصاه شهر أكتوبر المقبل للجنة الشكاوى التابعة للمجلس ولجنة الأجور بالمجلس، سواء كان بطريقة فردية لكل منشأة على حدة أو من خلال الاتحادات التابعة لها .

كما أقر المجلس صرف العلاوة الدورية للعاملين بالقطاع الخاص بنسبة ٣ % من أجر الاشتراك التأميني للعامل المثبت في استمارة ٢ تأمينات وبما لا يقل عن ٦٠ جنيهاً، وذلك بدءاً من شهر يوليو ٢٠٢١.

وحضر الاجتماع محمد سعفان وزير القوى العاملة، والدكتور علي المصلي وزير التموين والتجارة الداخلية والدكتورة مايا مرسى رئيس المجلس القومي للمرأة والدكتور صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة واللواء خيرت بركات رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والدكتورة حنان نظير مدير وحدة سياسات سوق العمل بوزارة التخطيط؛ مستشار المجلس القومي للأجور وممثلي وزارات التضامن الاجتماعي وقطاع الأعمال العام وعن اتحاد عمال مصر مجدي البدوي وعماد حمدي نائباً لرئيس الاتحاد، والدكتور محمد الفيومي عن الغرف التجارية ، ومحمد السويدي عن اتحاد الصناعات، ووجدي الكرداني عن اتحاد الغرف السياحية واتحاد جمعيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحمد سامي سعد عن اتحاد مقاولي التشييد والبناء.

وبحث المجلس القومي للأجور نتائج وتوصيات جلسة لجنة الأجور والعلاوات بالمجلس بخصوص إقرار الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص، العلاوة الدورية الجديدة للعاملين بالقطاع الخاص لعام ٢٠٢١، وغيرها من الموضوعات المتعلقة باختصاص عمل المجلس. وتم الاتفاق خلال الاجتماع علي إقرار العلاوة الدورية للعام المالي الجديد ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بما نسبته ٣٪ من الأجر التأميني والمكافئ لنسبة ٧٪ من الأجر الأساسي بقانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وبما يقل عن ٦٠ جنيهاً.

كما تم الاتفاق - وبناء علي توصية لجنة الاجور والعلاوات برئاسة محمد سعفان وزير القوى العاملة - أن يكون الحد الأدنى للأجور ٢٤٠٠ جنيه يتم تنفيذه من يناير ٢٠٢٢.

ومن جانبها، أكدت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رئيس المجلس القومي للأجور أن قرارات المجلس بخصوص العلاوة الدورية أو الحد الأدنى للأجور حاولت مراعاة عدة اعتبارات، علي رأسها مصلحة العاملين وضرورة تحقيق زيادة مناسبة في الأجور، وكذلك مراعاة الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم ويتأثر بها الاقتصاد الخاص في ظل جائحة كورونا وضرورة تخفيف الأعباء علي المنشآت الاقتصادية لتتمكن من الاستمرار في أنشطتها الاقتصادية بكفاءة، وكذلك الاستمرار في أداء واجباتها تجاه العاملين بها .

يشار إلى أن المجلس القومي للأجور يختص وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء بوضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة والوسائل والتدابير التي تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، وبحث هيكل الأجور لمختلف المهن والقطاعات والأنشطة ووضع السياسات الخاصة بالحدود الدنيا والقصى للأجور وتقديم المقترحات في هذا الشأن، ورسم السياسات القومية للأجور ووضع برامج قومية شاملة .